أخلاق مجتمع المعلومات في القرن ٢١

اعداد:د. علوي هند
استاذة محاضرة .جامعة تبسة.الجزائر
Cyberconscience2003@yahoo.fr

الملخص:

بدأت الثورة الرقمية للمعلومات الإلكترونية، ولن تتوقف وسوف تقود العالم في النهاية إلى الاقتصاد المبني على المعرفة والإبداع كمورد أساسي للتنمية في المستقبل، و ما يجعل العالم يعيش عصرا جديدا، وتحديات كثيرة فرضتها التكنولوجيا الحديثة، عصرا يحتاج إلى مهارات جديدة لمواجهة كل التحديات، كما يدعو العالم أجمع إلى إعادة وتنسيق المعارف وإعادة تجديد المهارات وفق أسس وأخلاقيات مدروسة بعناية، وإذا كانت البلدان المتقدمة على تشتتها، بصدد ضبط أخلاقيات لمجتمع المعلومات، فالبلدان العربية بتجانس قيمها ولغتها وتاريخها أحوج لهذا الضبط من غيرها، حفاظا على هويتها الثقافية، وخصوصيتها وقيمها ومواجهة لسياسة العولمة التي تهدف إلى خرق السيادة الكلاسيكية للشعوب، وتهدف إلى هيمنة أحادية القطب و اللغة و القيم و الاتجاه. ومسألة أخلاقيات مجتمع المعلومات هي مسألة أكثر حساسية لتعقد قضاياها، وصعوبة إيجاد حلول لها قابلة للتنفيذ، خاصة وأن الباحثون بالدولة العربية، عند وضعهم لأخلاقيات مجتمع المعلومات يكون ذلك وفق ما ينفع مجتمعاتهم وخصوصيتها وهو ما يجب أن يدفع الباحثون بالبلدان العربية إلى إستدراك دورها في مجتمع المعلومات ورسم إستراتيجيات للمعلومات ترتكز على أسس ذات أبعاد أخلاقية بالدرجة الأولى، لتوطين التكنولوجيا المستوردة مع القيم العربية خاصة في مجال القضاء على الفجوة المعلوماتية وقضايا الملكية الفكرية واحترام الخصوصية وحرية التعبير، وأمن الشبكة وحمايتها من التلوث الثقافي بأنواعه إلى جانب تغيير اتجاه انعكاسات مجتمع المعلومات على الثقافة العربية من اتجاه سلبي يقضي على الهوية الثقافية إلى اتجاه إيجابي يكيف عناصرها والمتغير المعلوماتي. و هذه الأبعاد الأخلاقية قد تمت دراستها و تم تحليلها في هذا البحث من خلال منظور الأساتذة الجامعيين بجامعة منتو ري، باعتبار هذه الفئة مثقفة وجديرة بتوجيه المجتمع.

الكلمات المفتاحية:

مجتمع المعلومات، الوطن العربي، الأخلاق، الملكية الفكرية، حرية التعبير، الكرامة الإنسانية، الخصوصية، أخلاق الإنترنت،

تمهيد:

يدور العالم الآن في فلك منهج التغيير المجتمعي الشامل الذي يقوم على مجموعة من الأفعال الإرادية، التي ينبغي أن تتم وفق تصور محدد لنموذج المجتمع الذي نريد تأسيسه والقيام به. ومن هنا يتضح أن التغيير العشوائي والجزئي والذي يتم بغير خطة محدودة وفي غياب صورة نموذجية لمجتمع نريد إقامته فهو ليس إلا مجرد هزة عنيفة لصورة تقليدية سئمناها وبعيد عن التغيير بالمعنى الحقيقي الذي يقوم أساسا على دراسة التطور العالمي المتسارع والمعايير العالمية لقيــاس ا لتقدم ، والتي من خلالها يمكن بلورة النموذج الاجتماعي الجديد لمجتمع المعلومات الكوني.هذا المجتمع الذي لا نفقد فيه نحن كدول عربية سائرة في طريق النمو هويتنا وخصوصيتنا وثقافتنا تاريخنا العريق. ورغم أن مفهوم مجتمع المعلومات العالمي مفهوم جديد لم يتبلور تماما ، في الوعي العالمي للعديد من الباحثين في مختلف القارات، إلا أن الدول المتقدمة خطت فيه خطى متسارعة، قائمة على المنفعة المعلوماتية، من خلال: [١]

- " إنشاء بنية تحتية تقوم أساسا على شبكات وبنوك المعلومات، التي أصبحت رمز المجتمع.

---

١ السيد، يس.الحوار الحضاري في عصر العولمة.القاهرة.دار النهضة.٢٠٠١،ص١٨٥

- زيادة صناعة المعلومات في البناء الصناعي.
- تغير القيم الإنسانية، وتحولها من التركيز على الاستهلاك المادي، الى الإنجاز المتعلق بتحقيق الأهداف، والتي تم تصميمها حسب مراحل ثلاثة:
- بدأت بالعولمة كنظام سياسي، واقتصادي تطور في ظل الفجوات الاقتصادية
- والثقافية بين الشمال والجنوب والأزمات الكونية المتعلقة بالنقص في الموارد الطبيعية، تدمير البيئة ، والانفجار السكاني.
- تنمية شبكات المعلومات الكونية كمرحلة ثانية، باستخدام ألحوا سيب الآلية المرتبطة ببعضها والأقمار الصناعية، التي فعلت تبادل المعلومات خدمة للمصالح القومية والثقافية.
- التحول من النظام الاقتصادي التنافسي الذي يقوم على الربح، إلى النظام التأليفي ذي الطابع الاجتماعي -كما يعبر عنه التكنوقراطيون-كمرحلة أخيرة."
- ورغم ما وصلت إليه الدول المتقدمة في طي المراحل الثلاث، إلا أنها اصطدمت في أوج تقدمها هذا بتحديات كثيرة فرضها غياب الإطار الأخلاقي العالمي،الذي يحكم الفضاء المعلوماتي على المستوى الدولي، ليصبح مجتمع المعلومات أكثر ديموقراطية، وحرية ، ونجاحا بالنسبة للمجتمع. وهنا تحولت اهتمامات جميع الباحثين بالدول المتقدمة، بمعية الهيئات، والاتحادات والجمعيات المهنية " كاليونسكو" التي أخذت على عاتقها إيجاد إطار أخلاقي يحدد التعامل داخل المجتمع المعلومات الكوني

أولا : الإشكاليـــة :

فتحديد الضوابط الأخلاقية لمجتمع المعلومات ، يعد أحد تحديات القرن الواحد والعشرين يريد الباحثون بالغرب، التحليق فيها بأبحاثهم انطلاقا من مجتمعاتهم ، ومفاهيمها وتوجهاتها ، وبذلك يعكفون على وضع تصورا للأخلاق بما ينفع خصائص مجتمعاتهم وما يحافظ على تماسكها واستمرارها وتحقيق مصالحها ، ومن المؤكد أن هذه الأخلاق لا تخدم المجتمعات العربية وخصوصيتها. وخاصة أن الدول العربية وجدت نفسها على بوابة مجتمع المعلومات مرغمة لما فرضته سياسة التغيير العرجاء التي قادتها الدولة المتقدمة في سبيل الهيمنة، الأمر الذي جعلها تعاني العديد من الانعكاسات السلبية لهذا الدخول المرغم لمجتمع المعلومات ، والتي شكلت مع عناصر أخرى فرضها انتشار تكنولوجيا المعلومات مشكلات أخلاقية أثرت على الأنساق القيمية والهوية الثقافية للمجتمع العربي ، الأمر الذي يتطلب تحديد هذه المشكلات ومحاولة ضبطها وفق تصور عربي يحفظ هويتنا ومبادءنا وقيمنا وخصوصيتنا . وهو الدور المطلوب من الباحثين التكنوقراطيين وأصحاب صنع القرار.

ثانيا : أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها

- ضبط المشكلات الأخلاقية التي تواجهها الدول العربية جراء الدخول المرغم لمجتمع المعلومات دون تحضير جيد وخطة مدروسة.

معرفة دور الفئة الباحثة وهي فئة الأساتذة الجامعيين في تحديد المشكلات ووضع الضوابط الأخلاقية لمجتمع المعلومات وتحسيس صناع القرار والرأي العام

أداة البحث الميدانية:

بغرض تحقيق أهداف البحث والإجابة عن التساؤلات المطروحة في الإشكالية فقد تم اختيار الاستبانه كأداة رئيسية لجمع المعلومات من أفراد العينة المختارة.وهي الأداة التي رأينا أنها تخدم اكثر منهج الدراسة، وجمع البيانات بطريقة قابلة للقياس الكمي

مجتمع البحث :

تعتبر الفئة المثقفة الطاقة المحركة لكل مجتمع لما تضم من أساتذة جامعيين كباحثين يعكفون على دراسة أهم قضايا المجتمع وتقديم الحلول لأعتى المشاكل. وبذلك فالأساتذة الجامعيون هم الأجدر لتوجيه المجتمع وتقديم نتائج بحوثهم للحكام وصناع القرار ، خاصة في مجتمع المعلومات أين تعود الهيمنة لمالكي المعلومات ومشغليها

عينة الدراسة:

شملت عينة الدراسة ٢٥٧ أستاذ جامعي, من جامعة منتوري, وهوما يمثل ١٤% من المجتمع الأصلي للأساتذة الجامعيين البالغ عددهم ١٨٣٢ أستاذ, وذلك بعد تحديد عينة عشوائية بسيطة قدرها ٢٧٦ أستاذ, أي ما يمثل ١٥% من المجتمع الأصلي للأساتذة

١. إشكالية أخلاق مجتمع المعلومات

إن المعرفة مورد إستراتيجي، ومثلما هي الحال مع كل الموارد تصبح القضية هي من الذي يسيطر على هذا المورد؟،ومن الذي سيتخذ القرارات اللازمة فيما يتعلق بتقسيم الحصص؟.[١]

إن التحدي الأعظم ليس في إنتاج المعرفة أو المعلومة أو الحصول عليها، بل استغلالها في خدمة أهداف التنمية والتطوير من خلال وضع آليات، وإدارة انسيابها. إن المفيد، لو أردنا الولوج السليم إلى مجتمع القرن الواحد والعشرين يتمثل في فهمنا الجدلي لآليات تطويع ثورة المعلومات لتتلاءم مع خصوصيتنا الثقافية، وتسمح لنا بمقارعة حيثيات التحول اللازم نحو الحصول على متطلبات التعايش في زمن المنافسة العالمية، وتوفر لنا إمكانيات اللحاق بركب الحضارة العالمية[٢]. خاصة وأن التطورات التكنولوجية الهائلة أصبحت تتضاءل أمام المشكلات الاجتماعية والإنسانية الناتجة عن سوء استخدام المعلومات وبالتالي تطويع الإنسان وإخضاعه لإنسان آخر عن طريق تكنولوجيا المعلومات.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى تحقيق التوازن بين متطلبات المجتمع الاقتصادية، والأمنية والإدارية، وغيرها. ومتطلبات الحفاظ على قيم الإنسان وكرامته، ومن هنا أيضا تبرز إشكالية ضبط أخلاق مجتمع المعلومات، التي هي فن ممارسة الحياة، وكيفية تحديد غاياتنا في وسط غابة البدائل والاحتمالات التي تحيط بنا.من جانب آخر، فإن أخلاقيات مجتمع المعلومات لا تقوم على مبدأ الإكراه والإلزام بالقوانين بقدر ما تقوم على أساس أن ضمير الفرد هو سلطته الأخلاقية الأولى، لذا فمن المتوقع أن تضطلع أخلاق المهنة، ومواثيق المنظمات غير الحكومية بدور أكبر في بلورة الأسس الأخلاقية لثقافة المعلومات والتي تشمل تلك المتعلقة بـ:

- عدالة توزيع موارد المعلومات واتساع الفوارق في الدخول والثروات وفرص العمل.
- عدم إساءة استخدام سلطة المعرفة من قبل الخبراء والمهنيين.
- تجنب الآثار السلبية لتكنولوجيا المعلومات، فيما يخص تهديد التنوع الثقافي.

١- البداية : ذياب. الأمن وحرب المعلومات.عمان . دار الشرق للنشر والتوزيع. ٢٠٠٢ ،. ص ٥٣.
٢البداينة، دياب. المرجع السابق ص ٩٨

- حماية الإنسان من استغلال نظم المعلومات واستغلالها كسلاح إيديولوجي.

٢. مجتمع المعلومات والقيم الاخلاقية المهددة

تعددت المشكلات الأخلاقية لمجتمع المعلومات بالدول العربية على غرار الدول المتقدمة، مع كل تطور لتكنولوجيا المعلومات ومن خلال هذا المحور سيتم التعرض لهذه المشكلات من خلال منظور الأساتذة الجامعيين، ومن أهم هذه القضايا الفجوة المعلوماتية.

٢,١. الفجوة المعلوماتية بالدول العربية :

تشكل الفجوة الرقمية إحدى أهم المشكلات الأخلاقية التي يواجهها العالم على حافة القرن الحادي والعشرين.وتولد عن الفجوة المعلوماتية مشاكل اقتصادية وعلمية وأخلاقية. وخلقت نوعا جديدا من الفقر هو فقر المعلومات الذي هو فقد القدرات والمهارات، والوسائل والنظم التي تستخدم في جمع وتحليل ومعالجة ، وتداول المعلومات واستثمارها. ولازالت الدول العربية على غرار البلدان المتخلفة تعاني من هذه المشكلة التي تزداد اتساعا بشكل رهيب ، مما يستدعي جهود كثيفة لمحاولة القضاء عليها والجدول التالي يوضح أهم عناصر القضاء على الفجوة المعلوماتية بالدول العربية، حسب منظور الأساتذة الجامعيين.

جدول رقم ١ ترتيب عناصر القضاء على الفجوة المعلوماتية

الاختيارات	التكرار	النسبة	الرتبة
إرساء ثقافة المعلومات	١٥١	%٥٨,٧٥	١
سياسة وطنية للمعلومات	٩٠	% ٣٥	٢
بنية تحتية للمعلومات	٨٣	%٣٢,٣	٣
إنتاج تكنولوجيا المعلومات	١٠٠	%٣٨,٩١	٤
التخفيض في تكاليف الاتصالات	١٢٦	% ٤٩,٠٢	٥

يتضح من الجدول ، أن إرساء ثقافة المعلومات بالمجتمعات العربية من أهم العناصر للقضاء على الفجوة الرقمية أو المعلوماتية بتكرار قدره ١٥١. خاصة أن هذه الفجوة جعلت من الدول العربية فقيرة معلوماتيا، وجردتها من القوة التي تتمثل في المعلومات،وجمعها وتحليلها ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها مع استغلالها في جميع الأنشطة بطريقة فعالة. الأمر الذي أفقد هذه الدول فرصة اكتساب المهارات والمعارف اللازمة لمجتمع المعلومات، وجعلها مجرد تابع للنخبة المعلوماتية الحاكمة، التي تحتكر امتلاك المعلومات، والحصول عليها وهي مهددة بالهيمنة والسيطرة ، الوضع الذي يتطلب محو الأمية، وتطوير التعليم، وتوسيع استعمال التكنولوجيا، وزيادة بناء القدرات للنفاذ إلى المعلومات، والمعارف العلمية، وكل هذه العناصر تساهم في إرساء ثقافة المعلومات بالدول العربية.

والمرتبة الثانية، كانت من نصيب عنصر إعداد سياسة وطنية للمعلومات بتكرار قدره ٩٠ ونسبة بلغت ٣٥%. وأهمية هذا العنصر تتجلى في كون هذه السياسة ستضع الخطط التي تسعى إلى تطوير قطاع المعلومات، وتحديد الأولويات في التنمية الاقتصادية، الإجتماعيــة ودمج المعلومات في بيئة المؤسسات الوطنية.

تعمل السياسة الوطنية للمعلومات على تحديد الاحتياجات الرئيسية للمعلومات لمساندة أنشطة التنمية المختلفة، وتحديد الأولويات والهياكل الأساسية اللازمة خاصة تلك المتعلقة بتنمية الموارد البشرية. واتخاذ القرارات الضرورية لإدارة مشروعات التنمية التكنولوجية على المستوى الوطني من أجل توطين

تكنولوجيا المعلومات، خاصة بالبلدان العربية، والتي ظلت لسنوات ذات سياسة وطنية تقف عند حدود تنظيم مجال التوثيق وتبادل المعلومات فقط، إلى جانب التطبيق السطحي لتنظيم المعلومات مما زاد في سوء استغلال التكنولوجيا، وقدرات الوصول إليها. وتوفير بنية تحتية للمعلومات, احتل المرتبة الثالثة بتكرار ٨٣ ونسبة قدرها ٣٢,٣%، وحسب أفراد العينة، فالبنية التحتية للمعلومات عامل تمكيني محوري للقضاء على الفجوة المعلوماتية، وهشاشة هذه البنية تعوق قدرة البلدان العربية على الاستفادة من ثورة المعلومات والاتصالات، وبالتالي يعرقل سرعة تقدمها الاجتماعي والاقتصادي . الأمر الذي يفسر رتبة هذا العنصر ضمن ترتيب عناصر القضاء على الفجوة الرقمية بالجدول رقم ١٦.

إذا استطاعت الدول العربية وضع سياسات وطنية للمعلومات بطريقة رشيدة وعملت على إنشاء قاعدة متينة للمعلومات من خلال البنية التحتية للمعلومات، والبنية التحتية للاتصالات، فإنها بذلك ستساهم في توطين تكنولوجيا المعلومات بالوطن العربي، وهي العملية التي تتم وفق مراحل خمس." تبتدئ بالاقتناء ثم التشغيل، ثم التطوير والابتكار وأخيرا الدخول في مرحلة المنافسة العالمية. وتشمل مرحلة التطوير إدخال بعض التعديلات الطفيفة التي تلائم المستخدم العربي"[١]. وهي المرحلة التي تشجع على الإبداع تدريجيا إلى أن تستطيع الدول العربية إنتاج هذه التكنولوجيا بعد فقه أسرارها.

احتل عنصر إنتاج تكنولوجيا المعلومات المرتبة الرابعة بين العناصر الأخرى بتكرار قدره١٠٠ ونسبة ٣٨,٩١%. ورغم أن أفراد عينة الدراسة أبدوا تشاء ما كبيرا بشأن هذا العنصر بالنظر إلى واقع الدول العربية، التي تعد دولا مستهلكة للتكنولوجيا الغربية، وآخرمن يستقبلونها، ومكاسبهم قليلة في ظل المنافسة المفتوحة والإنتاجية القائمة على التكنولوجيا الجديدة، إلا أن هذه الدول أمامها الكثير للاستفادة واستثمار التكنولوجيا، بشرط أن يتكتل العرب لسد فجوة المعلومات بين الشمال والجنوب والتي تزداد اتساعا مع سيطرة ثقافة معلوماتية أحادية عقيمة. واحتل عنصر التخفيض في تكاليف الاتصالات المرتبة الأخيرة بتكرار قدره ١٢٦ ونسبة ٤٩,٠٢%، والبنية الاتصالية في أي دولة هي العمود الفقري الذي يمكن من خلاله الاستفادة من التطبيقات المتعددة الواسعة لثورة الاتصالات، وخاصة شبكة الاتصالات الهاتفية التي تعتبر أساس الدخول إلى الطريق السريع للمعلومات. وتخفيض تكاليف الاتصالات ميزة قد تساهم بشكل كبير في إنتشار تكنولوجيا الاتصالات وإتاحتها لعامة الناس، الوضع المفقود بالدول العربية، حيث يوجد٨٥ خط هاتف رئيسي لكل ١٠٠٠ شخص سنة ٩٨. ورغم أن الإحصائية قديمة ، إلا أنها لن تختلف كثيرا عن ماهو موجود الآن. وعموما بالرغم من أن ترتيب عناصر القضاء على الفجوة المعلوماتية من طرف أفراد العينة, يبدو منطقيا إلا أن وجود جميع العناصر المذكورة وتكاملها مع أولوية وضع سياسة وطنية للمعلومات, وقيام بنية تحتية للمعلومات, يمثل راس الجسر الحقيقي للتقدم وتحقيق صناعة معلومات عربية, ومقدمة لدخول الاقتصاد العربي المنافسة العالمية الحرة, من أجل مواصلة القضاء على الفجوة المعلوماتية بين الشمال والجنوب.

٢,٢. حماية الخصوصية بمجتمع المعلومات بالدول العربية:

من بين المشكلات الأخلاقية التي يواجهها العالم العربي, قضية احترام الخصوصية على شبكة الإنترنت والتي طرحت الكثير من الجدليات مع حرية انسياب المعلومات وحرية التعبير بمجتمع المعلومات. وحسب أفراد العينة فإن احترام الخصوصية في الفضاء الرقمي من المسلمات بها, وقضية تعارضها مع حرية انسياب المعلومات يوضحها الجدول التالي:

[١] اندراوس،جمال فائق. السياسة الوطنية للمعلومات بين الواقع والمأمول. الندوة العربية الخامسة . النادي العربي للمعلومات. ٢٠٠٢[٢٠١٤/03/10]. متاح على الشبكة http://www.Arabcin.net/Arabic/5nadweh/pivot_7/documentation_politic

جدول رقم ٢: يوضح علاقة الخصوصية بحرية انسياب المعلومات

الاختيارات	التكرار	سبة %
نعم	٨٩	%٣٤,٦٣
لا	١٦٩	%٦٥,٧٦
المجموع	٢٥٧	%١٠٠

ان احترام الخصوصية على الإنترنت لا يتعارض مع حرية انسياب المعلومات بالشبكة الرقمية حسب الأساتذة الجامعيين، وكانت نسبة الموافقين على هذا الطرح ٦٥,٧٦% وأغلبهم إناث. وما يمكن قوله في هذا الشأن أن قيمة الخصوصية لدى النساء العربيات (حسب نتائج الدراسة) مرتفعة في النسق الاجتماعي, حتى ولو توفر لديها الحرية, وهوما تؤيده دراسات أخرى[١]. فاحترام الخصوصية بصفة عامة, قيمة أخلاقية بالمجتمعات المحافظة أين كان احترام الخصوصية أحد الأعراف, والتقاليد الإجتماعية الراسخة, التي لا يجب الاعتداء عليها. ومع ظهور شبكة الإنترنت, وانتشارها ظهرت العديد من المخاوف لاختراق الخصوصية, خاصة مع ميزة حرية انسياب المعلومات الموجودة على الشبكة, هذه الحرية التي قد تسيء إلى أمن الإنترنت إذا أسيء استغلالها:

الجدول رقم ٣ ترتيب عناصر حماية الخصوصية بالدول العربية

الاختيارات	التكرار	النسبة	الرتبة
إرساء ثقافة المعلومات	١٢٠	%٤٦,٧	١
العودة إلى القيم الأخلاقية	٩٥	%٣٦,٩٧	٢
التربية الحديثة	٩٤	%٣٦,٥٨	٣
ضبط التشريعات والقوانين في البيئة الرقمية	٩٤	%٣٦,٥٨	٣

فحسب نتائج الدراسة تحتل دوما ثقافة المعلومات المرتبة الأولى بتكرار قدره ١٢٠ونسبة ٤٦,٧%. ومن خلال أفراد العينة وإصرارهم على هذا العنصر، يمكن القول بأن ما ينقص الدول العربية حقيقة هو ثقافة المعلومات، ومهارة تعاملها مع التكنولوجيا الحديثة وتوطينها بحسب مقتضيات المجتمع العربي وأخلاقياته الأصلية. واحتل افتراض العودة إلى القيم الأخلاقية المرتبة الثانية بتكرار قدره ٩٥. والقيم الأخلاقية لها ارتباط بالتقاليد والقيم الشخصية وتشير إلى الأحكام التقادمية المكتسبة، التي يبرر بها الناس تصرفاتهم، استنادا إلى العدالة، والإنصاف، وحقوق الإنسان، وقضية التقاليد والقيم الشخصية " تشير إلى الاتساق والتماثل السلوكي الذي يستهدف توظيف مقبول إلى التفاعلات الإجتماعية، والقيم الشخصية تستند الى السلطة القضائية للنفس"[٢] والتمسك بهذه القيم الأخلاقية، يساهم في فهم الأبعاد الإجتماعية لتكنولوجيا المعلومات، ووضع أخلاقيات التعامل معها من أجل الحد من مخاطرها، وأهمها اختراق الخصوصية، خاصة بالدول العربية.

إن ضبط التشريعات والقوانين بالبنية الرقمية من شأنه أن يوقف اندفاع الانتهاكات بشبكة الإنترنت، مادامت القوانين تلزم المعتدي بالعقاب حسب درجة جرمه أوإعتدائه، وهنا لابد من وجود تشريعات خاصة بحماية الخصوصية في البيئة الرقمية بالدول العربية تتوافق والمجتمع العربي. وبالرغم من أنها خطوة لم نصل إليها بعد لكنها حقيقة لا مفر منها. وخاصة قد سبق أن أثبتت نتائج هذه الدراسة أن المسؤولية الأخلاقية والمسؤولية القانونية متكاملتان لإرساء مجتمع معلومات عادل. وكذلك التربية الحديثة

[١] صالح, أحمد محمد. المرجع السابق. ص٦٩.
[٢] عبده. مصطفى. فلسفة الأخلاق. القاهرة. المطبعة العربية.١٩٩٩، ص٩٥

التي تربط بين التعليم والتكنولوجيا منذ المراحل الأولى، من شأنها أن تغرس القيم الأخلاقية في نفوس الناشئة أثناء التعامل مع ثورة التكنولوجيا، لتصبح فيما بعد قيما لا يمكن الاستغناء عنها.

ومما سبق ذكره، فمسألة احترام الخصوصية في البيئة الرقمية قيمة ذات أبعاد أخلاقية، لابد من الاهتمام بها لضمان وجود شبكة آمنة.

٣. حرية انسياب المعلومات و حماية الكرامة الإنسانية :

جدول رقم ٤ علاقة حرية انسياب المعلومات بحماية الكرامة الإنسانية

الاختيارات	التكرار	النسبة %
نعم	٨٩	% ٣٤,٦٣
لا	١٦٩	% ٦٥,٧٦
المجموع	٢٥٧	١٠٠

وقد شكلت حرية انسياب المعلومات نقطة جدال مع حماية الكرامة الإنسانية في الفضاء الرقمي، وأقر أفراد العينة، أن حرية انسياب المعلومات مثلما لا تتعارض مع احترام الخصوصية، فهي أيضا لا تتعارض مع حماية الكرامة الإنسانية بتكرار قدره ١٦٩، لأن كل من الخصوصية واحترام الكرامة الإنسانية، قضيتان متكاملتان أخلاقيا، لكنها قد تطرح جدالا آخر مع حرية التعبير.

٣,١. أهمية البعد الأخلاقي لحرية التعبير في إرساء مجتمع معلومات عادل:

حرية التعبير, أيضا شكلت بؤرا للنقاش حول علاقتها بحماية الكرامة الإنسانية واحترام الخصوصية، وحماية انسياب المعلومات. كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم ٥ يوضح علاقة حرية التعبير بحماية الكرامة الإنسانية وانسياب المعلومات والخصوصية

الاختيارات	التكرار	النسبة
حماية الكرامة الإنسانية	٧٠	%٢٧,٢٤
حماية الخصوصية	١٤٦	%٥٦,٨٠
حماية انسياب المعلومات	٦٨	%٢٦,٤٦
لا تتناقض	٥٨	%٢٢,٥٧

يتضح من الجدول أن حرية التعبير أكثر ما تتناقض مع حماية الخصوصية بتكرار ١٤٦، ونسبة ٥٦,٨٠%، لأن مستخدم الإنترنت قد يجد نفسه حر في الوصول إلى المعلومات أينما كانت، مادامت حق من حقوقه الثقافية. وبذلك يعطي لنفسه الحق في اختراق خصوصية الآخرين وهوما يثير التناقض بين حرية التعبير والخصوصية، إلى جانب وجود تعارض بينها وبين حماية الكرامة الإنسانية بتكرار قدره ٧٠

يتم الإساءة للكرامة الإنسانية في الفضاء الرقمي، من خلال المواقع الإباحية والتعصب العرقي، والتشهير، والقذف العلني على الشبكة وهي جملة نواتج حرية التعبير بالفضاء الرقمي، كما تتعارض أيضا مع حرية انسياب المعلومات بتكرار بلغ ٦٨. لأن الأصل في انسياب المعلومات تحقيق مبدأ المعلومات للجميع مع احترام حقوق الآخرين، لكن المفهوم الحالي لحرية التعبير يرسخ مبدأ الوصول إلى المعلومات بأي طريقة، حتى وإن تم إلحاق الضرر بآخرين، وهذا ما يترتب عنه إعادة النظر في البعد الأخلاقي لحرية التعبير بمجتمع المعلومات. وقد شملت الدراسة استفسارا عن كيفية مساهمة البعد الأخلاقي لحرية التعبير في إرساء مجتمع معلومات عربي عادل، وكانت نتائجه كما سيأتي في الجدول التالي:

جدول رقم ٦: كيفية مساهمة حرية التعبير في إرساء مجتمع معلومات عادل

الاختيارات	التكرار	النسبة
تقييد حرية التعبير	٢٧	%١٠,٥٠
فرض الرقابة على محتوى الإنترنت	١٩٧	%٧٦,٦٦
تعتيم الرأي العام	٢٢	%٨,٥٧
تضليل وسائل الإعلام	١٦	%٦,٢٢
تقنين حرية التعبير على الإنترنت	١٨٩	%٧٣,٥٤

إن ممارسة حرية التعبير في مجتمع المعلومات يقتضي التحلي بالمسؤولية والاستفادة من أنظمة وخدمات المعلومات والاتصالات بالطرق التي تتفق والصالح العام، واستخدام أنظمة المعلومات دون إلحاق الضرر بها ومستخدميها، وحسب نتائج الدراسة، فإن أفراد العينة يحبذون أولا، فرض رقابة على محتوى الإنترنت نسبة ٧٣,٥٤% من أجل ضمان مساهمة البعد الأخلاقي لحرية التعبير في إرساء مجتمع معلومات عادل وهما إفتراضان متكاملان، لأن كلاهما مطروح للجدل والنقاش، فالرقابة تعني تقييد حرية التعبير، لكن بمجتمع المعلومات، لا يمكن أن ينجح تقييد هذه الحرية التي هي حرية الحريات، والمطلوب هو تقنينها بحيث تقترن بواجبات ومسؤوليات خاصة مثل احترام حقوق الآخرين وحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الآداب العامة. أما بالنسبة لتعتيم الرأي العام وتضليل وسائل الإعلام، فحسب نتائج الدراسة فإن كلا العنصرين صورة من صور الاستئثار بالمعلومات للإدارة السياسية، ومن السذاجة أن تتم ممارستهما بمجتمع المعلومات.

٣,٢. حماية الإنتاج الفكري المرقمن:

إلى جانب المشكلات الأخلاقية السابقة، فقد أثيرت قضية أخلاقية أخرى تتعلق بمسألة حماية الملكية الفكرية، حيث ظهر اتجاهان متعارضان، أولهما يطالب بحماية حق المؤلف على الشبكات والآخر يعارض، وقد أفرزت نتائج الدراسة حسب منظور الأساتذة الجامعيين بالعينة المدروسة ، كما يتم توضيحه في الجدول التالي:

جدول رقم ٧ يوضح تكرارات تأييد تياري حماية الإنتاج الفكري المرقمن

الاختيارات	التكرار	النسبة %
مجاراة القوانين للأوعية لمعلوماتية المرقمنة	٢١٧	%٨٤,٤٤
حق المؤلف على الشبكات في طريقه إلى الزوال	٤٠	%١٥,٥٦

معظم أفراد العينة يؤيدون التيار الداعي لحماية حق المؤلف بالأوعية المعلوماتية المرقمنة بنسبة ٨٤,٤٤%، من أجل حماية حقوق مبدعيها وهو التيار الذي تدعو إليه الفيدراليات الأمريكية لأغراض سياسية أكثر منها اقتصادية ، لمراقبة وتقنين سريان المعلومات والتقنية عبر العالم، إضافة إلى أن الملكية الفكرية تعتبر من أهم مكونات تجارة الخدمات، التي أحيلت إلى اتفاقية الجات ، من أجل تحكم الدول الغنية في قوانين الملكية الفكرية، لصالح الدول المنتجة، وعلى حساب الدول النامية، ومنها الدول العربية، التي تزال تنحو صوب عدم احترام حقوق الملكية الفكرية على الشبكات، لأسباب تختلف عن دوافع (harkers) أو القراصنة الذين يرون، أن المعرفة هي حق الجميع ولا يجب احتكارها حتى من طرف مبدعيها، مما كبد الدول خسائر اقتصادية فادحة.

قد يعود اتجاه الأساتذة الجامعيين –أفراد العينة- نحو هذا التيار لتجربتهم في مجال الإبداع الفكري، ومطالبتهم لحماية هذا الإبداع على الشبكات، بأي صفة تحفظ الأمانة العلمية. وقد تم ضمن هذه الدراسة، وضع جملة من الافتراضات لحماية الملكية الفكرية بالفضاء الرقمي يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم ٨ أساليب حماية الملكية الفكرية بالدول العربية.

الاختيارات	التكرار	النسبة%
تعديل القوانين القديمة المتعلقة بحق المؤلف	٨٣	%٣٢,٣
إنشاء تشريعات جديدة لحماية المصنفات في بيئة الإنترنت	١٧١	%٦٦,٥٣
إنشاء جمعيات للإدارة الجماعية لحقوق المؤلفين العرب	٦٠	%٢٣,٣٥
التنسيق بين الدول العربية فيما بينها	١٢٥	%٤٨,٦٣
باستحداث شرطة وأعوان قضائيين	١٢١	%٤٧,٠٨
بتبني التشريعات الدولية للملكية الفكرية	٩٢	%٣٥,٨

تتجه الدول العربية - كما سبق ذكره – إلى عدم احترام الملكية الفكرية على الشبكات، لأسباب أهمها الشكل التقليدي لقوانين الملكية الفكرية التي تظل متخلفة عن مثيلاتها بالدول المتقدمة، حيث تعمل بعض الدول بقوانين غامضة، وأخرى تجاوزها الزمن، وحتى الدول التي تتوفر على القوانين الضرورية، فإنها لا تجد الظروف الملائمة لتطبيقها. وهو الوضع الذي طابق نتائج الدراسة حيث طالب الأساتذة الجامعيون بإنشاء تشريعات جديدة لحماية المصنفات في بيئة الإنترنت بنسبة ٦٦,٥٣%، تتلاءم والمتغير المعلوماتي ونوعية الأوعية المستعملة فيه، ولتنمية صناعة عربية للملكية الفكرية، خاصة وأن الدول العربية وافقت على الشروط التي وضعتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة(GAT).

كما طالب أفراد العينة بالتنسيق بين الدول العربية فيما بينها بنسبة ٤٨,٦٣%، لتوحيد التشريعات العربية للملكية العربية، خاصة وأن الدول العربية متجانسة من حيث التاريخ واللغة، والتطلعات المستقبلية، ولابد لها أن تتكتل لمواجهة التحديات التي يفرضها التغير في الفضاء الإلكتروني، والذي تهيمن عليه الدول المتقدمة.

وتوجد للعالم العربي إرهاصات لهذا التكتل، وقد تمثل في إنشاء جمعيات للإدارة الجماعية لحقوق المؤلفين، سواء بمصر أو لبنان أو تونس أو الجزائر، وبالرغم من أنها مجرد إفرازات للظروف السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية لكل بلد على حدى، إلا أنها بدأت في ممارسة نشاطها بدعم من السلطات العامة، لحصر المبدعين والمؤلفين، وإنتاجاتهم الفكرية وتوزيع العوائد، وقد واجهت في هذا صعوبات جمة، مما عرقل بعض الشيء في مسيرتها. وهذا العنصر لم يتحصل على موافقة أفراد العينة إلا بنسبة %٢٣,٣٥.

وتحصل افتراض استحداث شرطة وأعوان قضائيين للإشراف على حماية الملكية الفكرية في الفضاء الرقمي على نسبة ٤٧,٠٨%، مما يوضح تأييد أفراد العينة لهذا الحل لحماية حق المؤلف على الشبكات. وبالرغم من أنه حل بالإمكان تحقيقه إلا أنه لا يزال إلى الآن خارج حيز التطبيق، ربما لأن المسألة أكثر تعقيد لأنها تتطلب وضع قوانين لاستحداث هذه الفئة، ومحكمة خاصة لمعاقبة المعتدين على حق المؤلف، إلى جانب التنازع الدولي على الجهة التي ترعى هذه الفئة، وتكوينها، وإلى غير ذلك من الأمور التي تبقى مجرد أفكار لدى "التكنومثقفين".

أما افتراض تبني تشريعات دولية لحماية الملكية الفكرية، فلم يتم الموافقة عليها إلا بنسبة ٣٥,٨%، فأفراد العينة يرفضون التبعية في هذه التشريعات، لأنها مجرد قيود لحماية اقتصاد الدول المتقدمة ، خاصة ما يصدر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) .

وعموما فالدول العربية مجبرة على تأييد تيار حماية حق المؤلف على الشبكات لحماية إنتاجها الفكري على الإنترنت، وتسهيل ترقيم الإنتاج العربي المكتوب، والتكتل فيما بينها لوضع تشريعات جديدة لحماية الملكية الفكرية بالفضاء الرقمي، أوحتى إلحاق تعديلات بالنصوص القديمة للملكية الفكرية، ومحاولة تطبيقها حماية لمبدعيها، وتعزيزا لمكانتها الثقافية على شبكة الإنترنت.

٣,٣. حماية الشبكة من التلوث

أمام التعديات السابقة التي شكلت قضايا أخلاقية في أبعادها، يصبح أمر حماية الشبكة من التلوث ضروري لبقائها آمنة، ومتماسكة وهي مسؤولية أخلاقية جماعية للحفاظ على الشبكة نظيفة. ومفيدة للجميع من أجل تحقيق الاستفادة المثلى منها. وهذه المسؤولية لا تنحصر فقط في الحماية، بل تتعدى إلى نشر الوعي بالسلوك الشخصي والجماعي على شبكة الإنترنت. وقد ضمت الدراسة جملة من الافتراضات لحماية الشبكات من التلوث ،حسب ما يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم ٩ افتراضات حماية الشبكة من التلوث.

الاختيارات	التكرار	النسبة%
وضع تقنيات أمن المعلومات	٩١	%٣٥,٤٠
تبني أخلاقيات الإنترنت	١٤٧	٥٧,٢٥
سن قوانين تشريعية خاصة بالإنترنت	١٠٨	%٤٢,٠٢
الرقابة المستمرة على المواقع	١٨٢	%٧٠,٨١

والتلوث الثقافي يعني إضعاف الأعراف، أو تصارعها، أو غيابها، من خلال تقديم معلومات غير صحيحة ومشككة، ويشمل جملة من التهديدات للمعتقدات، من خلال التعصب الديني، والعرقي، إلى جانب التهديد الأخلاقي والمتمثل في انهيار النظم الأخلاقية، التي تشكل دعامة النظم الإجتماعية خاصة وأن الإنترنت تعج بالمواقع اللاأخلاقية، والإباحية فضلا عن التهديد الأمني حيث تنتشر بالشبكة معلومات خطيرة كافية بتهديد الأمن الوطني.

وحسب أفراد عينة الدراسة، فلحماية شبكة الإنترنت من هذا التلوث الثقافي ثم اختيار افتراض" من خلال الرقابة المستمرة للمواقع" بتكرار ١٨٢ وبنسبة ٧٠,٨١%، وفرض الرقابة على المواقع مسألة حساسة أثارت الكثير من النقاش والخلاف بين المؤيدين والمعارضين، حيث يرى البعض أنها تعرقل حرية انسياب المعلومات بالإنترنت، فيما تشجع جماعات ما يسمى"بحماية المجتمع أخلاقيا" مبدأ الرقابة لمنع النفاذ للمواقع الإباحية وخاصة وأنها من أكثر المواقع ارتيادا من طرف الشباب والمراهقين، وبالرغم من أن الرقابة قد تتحقق على الشبكة في أماكن محدودة كالإنترنت بالمنازل ، إلا أنه لا يمكن تحقيقها في محلات الإنترنت وبالجامعات. وتبقى هنا الرقابة الذاتية، وتنمية القيم الأخلاقية بالفرد منذ صغره، رادعا شخصيا لمثل ارتياد هذه المواقع. وخاصة أمام فشل تقنيات أمن المعلومات من حواجز أمنية، وتقنيات التشفير، ومرشحات الشبكة، ومرشحات البريد الإلكتروني، في منع نفاذ مواقع الرذيلة على الشبكة، ورسائل التهديد والقذف العلني، والتحرش والتعصب وربما إدراك أفراد العينة لهذا الفشل، هوما جعل نسبة اختيار هذا الافتراض متدنية ، حيث بلغت نسبة ٣٥,٤٠%، مع تحولهم إلى تأييد وضع أخلاقيات للإنترنت على غرار دول العالم جمعاء بنسبة ٥٧,٢%.

فالقواعد الأخلاقية للإنترنت تحدد التعامل مع الشبكة لمحاربة الجريمة الفضائية بأنواعها وتلزم مستخدمي الإنترنت على احترام اللوائح التنظيمية المساعدة(co-régulation)واللوائح التنظيمية الذاتية (Auto-régulation)، مع تنمية قيمهم الأخلاقية، وإحساسهم الذاتي بضرورة استغلال الشبكة بما ينفعهم،

وينفع الآخرين. كما أختار أفراد العينة وضع القوانين التشريعية الخاصة بالإنترنت بنسبة ٤٢,٠٢%، إيمانا منهم بتكامل المسؤولية القانونية والمسؤولية الأخلاقية، وهوما يؤكد النتائج المتوصل إليها في المحاور السابقة للدراسة. **أخلاقيات الإنترنت**

٣,٤.ضبط اخلاقيات الانترنت

نظرا لأهمية ضبط أخلاقيات الإنترنت بمجتمع المعلومات تتلاءم والواقع العربي والقيم الأخلاقية بالمجتمع العربي، تم طرح هذه الافتراضات على أفراد العينة ، فكانت النتائج كمايلي

جدول رقم ١٠ ضبط أخلاقيات الإنترنت لمجتمع المعلومات العربي

الافتراضات	التكرار	النسبة
وضع مواثيق اخلاقية عربية تحدد التعامل مع الانترنت	١٥٦	٦٠,٧٠
سن تشريعات عربية خاصة بمحتويات الانترنت	١٦٠	٦٢,٢٥
سن تشريعات عربية خاصة بالتقنيات المتعلقة بالشبكة	١٠٨	٤٢,٠٢
وضع مشرفين على المواقع لمراقبتهم	١٦٦	٦٤,٦١

تحتل مسألة الرقابة على شبكة الإنترنت مرتبة الصدارة بين الافتراضات المقترحة خلال الدراسة، حيث وافقت آراء الأساتذة الجامعيين بالعينة، مطالب الجمعيات المطالبة بأخلاق الإنترنت، والتي يزداد عددها يوما بعد يوم بالدول المتقدمة. نظرا لما تشمله مواقع الإنترنت من مواقع الرذيلة والإباحية. وقد ذكرت إحدى الدراسات بمجلة القانون بجامعة "جورج تاون"[١]. أنه تم مسح ٩١٧,٣١٠ صورة إباحية، وقصة قصيرة ولقطة فيلم جنسية خلال عملية مسح على محتويات الإنترنت، وتم اكتشاف أن ٨٣,٥% من صور المجموعات الإخبارية المخزنة هي صورا خليعة، وغالبية زبائن هذه المواقع من الذكور بنسبة ٩٨,٩%. وهي النتائج المطابقة لتحقيق صحفي بالجزائر[٢]، حيث أظهر التحقيق الصحفي على ١٢٠مقهى إنترنت بولاية قسنطينة أن ٧٠% من المواقع التي يتم زيارتها يوميا هي مواقع إباحية، وأغلب زائريها هم ذكور، ويتم تخزين صور الخلاعة في المواقع المفضلة بتواطؤ مع صاحب المحل نفسه. وهو الوضع الذي يثبت أن تجارة الجنس التخيلي ليست حكرا على الدول المتقدمة فقط. بل ضررها وتأثيرها يمتد إلى شباب ومراهقي الدول العربية دون استثناء ، الأمر الذي يتطلب وضع مشرفين على المواقع لمراقبتها، وقد تم اختيار هذا الافتراض بنسبة٦٤,٦١%، إلى جانب وضع تشريعات عربية خاصة بمحتويات الإنترنت، بنسبة ٦٢,٢٥%،

وكلا المطلبين متكاملين. فالمشرف على الموقع ، هو مدير نشره أو مالكه وهو القائم على توزيع المعلومات، ومراقبة الموقع، وبالمؤسسات التعليمية مدير المؤسسة يعتبر هو المسؤول على المواقع الموجودة بالشبكة، حسب ما أقرته المحكمة الإستعجالية بمرسيليا سنة ١٩٩٩[٣].والمشرف على الموقع هو الذي تتم متابعته، إلى جانب المؤلف، والموزع، والمنتج في حالة المواد السمعية البصرية، هذا لضمان مراقبة فعالة للمواقع والحد من إنتشار الجنس التخيلي بالشبكة العالمية. وإذا كانت الدول المتقدمة بتحرر مجتمعاتها، تبحث عن تشريعات لإنقاذ محتوى المواقع بالإنترنت من التلوث الثقافي بأنواعه، فإن الدول العربية أحوج لهذا الإجراء من غيرها طبقا، لتقاليدها وأعرافها وقيمها الأخلاقية والإنسانية، وأكثر من هذا لتعاليم دينها الحنيف، ولا توجد ديانة سماوية تشجع على الخلاعة والمجون وفساد الأخلاق.

---

[١] البدينة،ديلب.المرجع السابق،ص٢٠٠

[٢] علوي هند . من ينقذ شباب الجزائر من الضياع؟قرصنة وجنس تخيلي. جريدة اليوم. س٥،ع١٣٠٨ (ماي٢٠٠٣). ص١٣.

[3] bouquet, Dominique, vers une éthique de la société de l' information N24,(02/2002). [14-5-٢٠١٤]. disponibe sur le web à l' adresse : www.cie/5.ac-nancy-netz.Fr/ac-tice/article.php3?id_article=36.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن الأساتذة الجامعيين بالعينة يؤيدون وجود مواثيق أخلاقية عربية تحدد التعامل مع الإنترنت (La nétiquette) بنسبة ٦٠,٧٠%، وهي القواعد الأخلاقية بالشبكة، الموجهة إلى مستخدميها لضبط تعاملهم مع محتوى الإنترنت وتقنيات الشبكة، وغالبا ما تنقسم القواعد الأخلاقية لمستعملي الإنترنت إلى أقسام هي : قواعد خاصة باستعمال البريد الإلكتروني، ومواقع الحوار والدردشة وهو الاتصال شخص –شخص، وقواعد للاتصال شخص –جماعة، وقواعد لضمان صيرورة خدمات المعلومات على الإنترنت. ومهما إختلف مضمون هذه القواعد، فإنها تهدف إلى ضبط عادات استخدام الإنترنت داخل إطار أخلاقي، يضمن أمن الشبكة، والثقة فيها. أما بالنسبة لوضع تشريعات عربية، خاصة بالتقنيات المتعلقة بالشبكة، فقد تحصلت على نسبة قبول بلغت ٤٢,٠٢%، هي أدنى نسبة بين النسب الأخرى ويمكن القول في هذه الحالة، أن الدول العربية مستقبلة للتكنولوجيا، وليست منتجة لها، لهذا ليس بمقدورها وضع تشريعات لمولود ليس لها، لكنها قد تعمل على توطينه وفق الواقع العربي، بإحداث بعض التعديلات الطفيفة عليه، وبالنسبة للدول المتقدمة، فقد خطت خطوات كبيرة في وضع تشريعات لتقنيات الشبكة، على غرار محتوى المواقع.

خلاصة لما سبق، نستطيع القول أن الدول العربية مجبرة على وضع حد للإنزلاقات اللاأخلاقية بشبكة الإنترنت، بأي وسيلة كانت، بوضع قواعد أخلاقية، أو بتشريعات وقوانين للشبكة، ومحتواها ومستخدميها، من أجل استكمال بنية مجتمع المعلومات التي تقوم على المجال الاقتصادي، والسياسي، والثقافي، والاجتماعي، والأهم الجانب الأخلاقي فيها. وإدارة شبكة الإنترنت قضية متعددة الأطراف، وبمشاركة كاملة من الحكومات، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، وهي مسؤولية متكاملة الأطراف. وأهم جزء من هذه الإدارة هو ضبط أخلاقيات للإنترنت، وقد تعدد القائمون بهذا الدور، واختلف من دولة لأخرى ومن خلال الدراسة الحالية تم حصر بعض القائمين بضبط أخلاقيات الإنترنت حسب منظور الأساتذة الجامعيين فيما يلي :

٣,٤,١. مسؤولية ضبط أخلاقيات الإنترنت :

جدول رقم ١١ مسؤولية ضبط أخلاقيات عربية للإنترنت.

الهيئات المسؤولة	التكرار	النسبة	الرتبة
المختصون في المعلوماتية	١٢٨	%٤٩,٨٠	١
من خلال فوروم نقاش داخل المواقع	٦٠	%٢٣,٣٤	٢
الجمعيات والهيئات المهتمة بالإنترنت	٨٨	%٣٤,٢٥	٣
الأساتذة الجامعيين	٥١	%١٩,٨٤	٤
السلطة الحاكمة	٢٧	%١٠,٥	٥
تبني قواعد أخلاقية أجنبية	١٦٦	%٦٤,٦	٦

أيد الأساتذة الجامعيون بالعينة المدروسة أن يكون المختصون في المعلوماتية مسؤولون على ضبط أخلاقيات الإنترنت بنسبة ٤٩,٨٠%، لأنهم الأدرى بمكونات الشبكة وتقنياتها، وبذلك تكون الأخلاقيات منذ بداية تصميم تقنيات الإنترنت، ومكوناته، ومن هنا يمكن أن نستشف مبدأ، أن الأخلاقيات تبدأ من مصمم التكنولوجيا نفسه، وهو أحد الاتجاهات الثلاثة السابقة الذكر[١]. وثم اختيار افتراض (من خلال فوروم نقاش داخل المواقع) بنسبة ٢٣,٣٤%

[١] أنظر عنصر الحاجة إلى إطار أخلاقي لإرساء مجتمع المعلومات

وفوروم النقاش، هو وسيلة شائعة في الدول المتقدمة لاستطلاع الرأي العام في كيفية بناء مجتمع المعلومات وإطاره الأخلاقي، إلى جانب القضايا المهمة الأخرى. حيث يعتبر مبدأ مشاركة أفراد المجتمع في ضبط أخلاقيات مجتمع المعلومات، وأخلاقيات الإنترنت، من أهم المبادئ التي تم حصرها من طرف الدول المشاركة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات بجنيف(٢٠٠٣) وذلك لنشر الوعي بين إفراد المجتمع باعتبارهم مستعملين لهذه التكنولوجيا وهو تأييد للاتجاه الثاني، ثم تأتي الجمعيات والهيئات المهتمة بالإنترنت في المرتبة الثالثة بنسبة ٣٤,٢٥%، وهي الجماعات النشطة في الدفاع على قضايا الإنترنت، لكنها أحيانا تكون متعارضة فيما بينها، ففي الوقت الذي تدعو فيه بعض الجمعيات إلى حرية التعبير، تقف أخرى معارضة بدعوى أن حرية التعبير تمس أخلاقيات الإنترنت. ويحتل المراتب الثلاثة الأخيرة كل من الأساتذة الجامعيين، والسلطة الحاكمة، وافتراض تبني قواعد أخلاقية أجنبية وهي العناصر الضعيفة الجانب في ضبط أخلاقيات الإنترنت حسب آراء الفئة المدروسة. وتم رفض تبني قواعد أجنبية بنسبة ٦٤,٦%، نظرا لاختلافها مع القيم الأخلاقية بالدول العربية فمثلا المواقع الإباحية، في الوقت الذي تعد فيه من الحريات المطلقة بالسويس، يتم إدانة متصفحيها، بكوريا واليابان، والفيتنام.

الخاتمة:

إن الإطار الأخلاقي يمثل سلطة أخلاقية ثانية أمام السلطة القانونية والتشريعات وحسب آراء الأساتذة الجامعيين بعينة البحث، فهو أقوى من التشريعات بما أنه التزام ذاتي بمجموعة من السلوكيات تحفظ النظام العام بالمجتمع وحسن العلاقات بين أفراده دون حصار العقاب و هو تحقيق لفرض على أخر.

و الدول العربية على بوابة مجتمع المعلومات، مطالبة بتحويل دورها بين الدول من دور المتلقي، المنفعل بالأحداث إلى دور المنتج المتفاعل بها والمساهم في تطويرها، من خلال وضع إستراتيجيات واضحة وخطط مدروسة للدخول إلى مجتمع المعلومات، وبلورة سياسات معلوماتية وتطوير البنى التحتية للمعلومات مع التركيز على نشر ثقافة المعلومات وإسهام المواطنين في بناء مجتمع معلومات جامع غايته الناس وقيامه بيئة تكنولوجية نظيفة وآمنة وهي الغاية التي ترتكز على وضع إطار أخلاقي يحدد التعامل مع المتغير المعلوماتي بكل أبعاده والإطار الأخلاقي ليس مسألة فردية، بل هو اتحاد تضافر جهود جميع البلدان العربية لانسجام ثقافتها، ولغتها وتاريخها .

المراجع:

١. السيد، يس.الحوار الحضاري في عصر العولمة.القاهرة.دار النهضة.٢٠٠١،ص٨٥ [١]

٢. البداية : ذياب. الأمن وحرب المعلومات.عمان . دار الشرق للنشر والتوزيع. ٢٠٠٢ ، ص ٥٣.

٣. [١]البداينة، دياب. المرجع السابق ص ٩٨

4. unisco. World summit of regulator. Paris, 1999 . [10/01/2004]. Disponible sur le Web

5. http : www.unesco.or/webworl/neus/OSA_Summit . ١html.

٦. اندراوس،جمال فائق. السياسة الوطنية للمعلومات بين الواقع والمأمول. الندوة العربية الخامسة . النادي العربي للمعلومات. ٢٠٠٢[١٢٥٢٠٠٢/03/10]. متاح على الشبكة http://www.Arabcin.net/Arabic/5nadweh/pivot_7/documentation_politic:

٧. عبده. مصطفى. فلسفة الأخلاق. القاهرة. المطبعة العربية.١٩٩٩، ص٩٥

٨. علوي هند . من ينقذ شباب الجزائر من الضياع؟قرصنة وجنس تخيلي. جريدة اليوم. س٥،ع١٣٠٨ (ماي٢٠٠٣). ص١٣.

9. bouquet, Dominique, vers une éthique de la société de l' information N24,(02/2002). [14-5-٢٠١٤].disponibe sur le web à l'adresse : www.cie/5.ac-nancy-netz.Fr/ac-tice/article.php3?id_article=36.